السياسة اللّغوية العثمانية وانعكاساتها على اللّغة العربية

هبة خياري

توطئة:

اللّغة وسيلة للتعبير والتواصل، واللّغة كما يقال وعاء الحضارات، واللّغة أيضًا كائن حي يولد وينمو ويتطوّر ويضعف ويموت... إنّها، وبنظرة شمولية، بصمة خاصّة لا بالفرد وحسب، بل بالجماعة، فهي التي تجمعهم فكرًا وعاطفة، فتعكس رؤاهم وآمالهم وخيباتهم، تنقلها جيلاً عن جيل، وبموتها لن تموت الحروف والكلمات، بل ستموت الثقافة.

من هنا، اجتمع الدّارسون على اتّخاذها إلى جانب كلّ من الجنس المشترك والدّين والقومية والثقافة معيارًا لتصنيف البشرية إلى أمم متمايزة فيما بينها، هذه الأمم، ووفق القانون الكوني؛ الصّراع لأجل البقاء، تنافست فيما بينها، احتكت وتفاعلت وتصارعت لفرض الوجود والهيمنة، دينيًا وسياسيًا واقتصاديًا وعلميًا، فكانت الحروب والاحتلال والغزو والهجرة عوامل حاضرة وبقوّة في مسيرة انتقال اللّغات من بيئة لغوية إلى أخرى، كما ساهمت السياسات اللّغوية التي تنتهجها الدّول في رفع لغات أو حتى لهجات لمستوى الرسمية وهو ما تسبّب في قهر أخرى بالمقابل؛ ما ولّد الصّراع اللّغوي، فرض السيطرة، قتل اللّغات بعضها بعضًا.. كما تولّد عنه التعايش والتبادل في حالات أخرى.

١. الإشكالية اللّغوية العربية بين فعل الاحتكاك والسياسة:

لاشكّ أنّ السيادة والنفوذ والاستقلال هما الضّمان لبقاء اللّغة وسلطانها على متكلّميها وغيرهم، يقول ابن حزم: " ..فإنّ اللّغة يسقط أكثرها ويبطل بسقوط دولة أهلها ودخول غيرهم عليهم في مساكنهم، أو بنقلهم عن ديارهم واختلاطهم بغيرهم. فإنّما يقيد لغة الأمّة وعلومها وأخبارها قوّة دولتها ونشاط أهلها وفراغهم. وأمّا من تلفت دولتهم، وغلب عليهم عدوّهم، واشتغلوا بالخوف والحاجة والذّل وخدمة أعدائهم، فمضمون منهم موت الخواطر. وربّما كان ذلك سببًا لذهاب لغتهم، ونسيان أنسابهم وأخبارهم، وبيود علومهم"(١). وإنّ نظرة بسيطة للغة العربية تثبت خضوعها لهذه التغيرات جميعها، سواء ارتبط الأمر بدخول العنصر الأجنبي في اللّغة العربية عن طريق الفتوحات الإسلامية، أو دخوله كمنافس فرض لغته بفضل السلطان والنفوذ السياسي، أو دخوله بفعل الاستعمار والاضطهاد، أو بفعل الحداثة والانفتاح على الآخر.

لقد استمرّ تأثير هذا التاريخ في صناعة المشهد اللّغوي العربي المعاصر، نتيجة ما ولّده من أزمات توارثتها الأجيال، وفشلت المحاولات في إيجاد حلول ناجعة لها. من هنا، " .. فإنّ فهم الإشكالية اللّغوية المعاصرة فهمًا دقيقًا لا يمكن أن يكون إلاّ بالرجوع إلى مراقبة حركية المجتمع العربي ابتداءً من عصر النهضة إلى اليوم"(٢). وعصر النّهضة لا يمكن فهم فعله الإصلاحي إلاّ بربطه بالجانب التاريخي، وتبيان أثر الفعل السياسي وقتها في تحديد مصير اللّغة العربية. لقد كانت أغلب الأقطار العربية وقتها خاضعة للسلطان العثماني، وما خرج عنه كان قد سقط بقبضة الاستعمار الأجنبي، وهو ما يعني تحقّق بيئة لغوية متنافسة ومتصارعة، شكّلتها اللّغة العثمانية بما تملكه وتفرضه على العرب من نفوذ سياسي، واللّغات الأجنبية بما اكتسبته من حقوق عن طريق العثمانيين بأرض المشرق، وما انتزعته بفعل الاحتلال بأرض المغرب.

وبعيدًا عن الصّراع الطبيعي بين اللغات، وبين اللهجات فيما بينها، وبينها وبين اللّغة الرسمية أو الفصحى في حالات أخرى، فإنّه ".. لا نقاش في أنّ الدّولة طرف أساس في صنع القرار اللّغوي، وأنّها مسؤولة عن مصير اللّغة الرّسمية في حدودها، وخارج حدودها. وقد حصل أن تدخّلت الدّولة بالقهر والإرهاب لفرض لغة معيّنة على المواطنين، كما فعلت الدّولة القشتالية في إسبانيا لفرض القشتالية، أو فعل القديس غريغوارو، أو روبسبيير لفرض لهجة الأويل في فرنسا بعيد الثورة الفرنسية، على حساب الأوكسيتان، أو اللهجات الأخرى التي لم تكن أقل

انتشارًا"(٣)، وليست العربية هنا بمنأى عن هذا المشهد، إذ كان لقرارات الدّولة العثمانية آثارها السّلبية التي انعكست عليها. يتّضح ذلك من خلال فرض اللغة العثمانية لتكون لغة السياسة والإدارة والتعليم، وتطبيق هذه القرارات بشؤون السلطنة جميعًا حتى خارج حدود تركيا، وتختتم القرارات بفرض سياسة التتتريك مع سقوط الامبراطورية وقيام الجمهورية، وهو ما أدّى إلى تطهير لغوي صارم وصريح، مسّ المعجم العثماني، وسعى لتخليصه من كلّ أثر لغوي عربي وفارسي بوجه خاص. فكان أن أضعفت العربية بالسياسة والتعليم، وهو ما انعكس على العلم والأدب، كما تمّ العمل على محاولة إعدام الصّلة بينها وبين العثمانية، والسّعي لبناء صلات جديدة باللغات الأجنبية.

٢. تشكّل التركية العثمانية:

ترتبط التركية كلغة بالترك أو الأتراك، والترك مصطلح لا يطلق على تلك الجماعة التي تقطن جمهورية تركيا الحديثة اليوم وحسب، إنّه "اصطلاح يطلق في معناه الواسع على الشعوب التي تتكلّم اللّغة التركية في تركيا، وروسيا، وأفغانستان، وتركستان الصينية، وشرق إيران"(٤). لقد مرّت التركية بمراحل عديدة، بدأت بهجرتها من أواسط آسيا الصغرى، حتى استقرت لقرون في إيران ثمّ الأناضول في ظل الحكم السلجوقي، لتمتزج عندها بكلّ من اللغتين الفارسية والعربية، ومع غزو المغول وما تبعه من وصول مجموعات جديدة من الأتراك الرّحل خلفهم، انقسمت الدّولة السلجوقية إلى إمارات متنافسة، فتراجعت معها "..الثقافة العربية الفارسية الرفيعة في مجمل الأناضول الإسلامية، لحساب ثقافة جديدة شعبية أو شبه شعبية، ذات تعبير تركي"(٥).

وهكذا، ومع توسّع اللّغة التركية بالأرياف والمدن، ظهرت الحاجة لتدوين هذه اللّغة الشفهية، فكانت الكتابة بالحروف العربية، حالها في ذلك حال الكثير من الشعوب الإسلامية في آسيا وأفريقيا. وبعد سقوط القسطنطينية عام ١٤٥٣ على يد العثمانيين، تحوّلت إمارتهم الصغيرة إلى دولة متعدّدة القوميات، سرعان ما ستصبح إمبراطورية عظيمة تمكّنت من أن توحّد " تحت قيادة تركية، جماعات سكانية عديدة، ذات لغات وديانات وثقافات متباينة، تجاورت فيها وغالبًا ما امتزجت على مدار قرون: أتراكًا، وعربًا وأكرادًا ويونانيين وأرمن وسلافيين ولاتينيين وألبانيين..الخ، مسلمين ومسيحيين من شتى الملل، ويهودًا.."(٦).

لقد كانت اللّغة التركية زمن الإرهاصات التي سبقت تشكيل الدّولة لغة شفهية، تميّز قبائل الأوغوز الرّحل والمستقرين، وتنتشر باحتشام في المدن، " فالعربية هي لغة الدين والقانون والعلم. أمّا الفارسية فهي لغة الإدارة المدنية والبلاط، ومن حيث الأساس، الأدب، وخاصّة الشعر. أمّا التركية، على الرّغم من أنّ نسبة متزايدة من السّكان تتكلّم بها،(..) فسوف يتعيّن الانتظار حتّى أواخر القرن الثالث عشر، بعد الغزو المغولي وتدمير الدولة السلجوقية ذات الطابع الإيراني، واللذين ترتب عليهما تدفّق جديد للأتراك من آسيا الوسطى، حتّى تبدأ التركية في الظهور كلغة أدبية"(٧). وهكذا، فإنّه وببلوغ اللّغة مرحلة التطوّر والنضوج الأدبي، تكون قد قطعت شوطًا كبيرًا نحو الرقي وتحقيق الوجود، ومن ثمّة فرض نفسها بين اللّغات، أو ربّما عليها.

لقد تطوّرت اللّغة التركية في كنف اللّغتين العربية والفارسية، وكان من نتائج تأثّرها بهما أن دخلت التركية أعداد هائلة من الكلمات والتعابير والمعاني، وبهذا تشكّلت اللّغة التركية العثمانية التي ستكون بعد حين لغة الدّولة الرسمية، لغة الحكم والإدارة والأدب والمدارس، وستوضع العربية جانبًا، ليبدأ عهد جديد من النفوذ التركي العثماني، نفوذ اللّغة من خلال السلطة. من هنا، فإنّ ".. موضوعنا هنا هو اللهجة العثمانية، وليس اللهجة الأناضولية والتركية، وهي احدى لهجات أوغوز أو اللهجة الغربية للغة التركية. هي أهم لهجة بين اللهجات التركية بشكل لا يقبل القياس، واحدى اللغات الأدبية الكبرى في العالم. أسلوبها المثالي في الكلام هو أسلوب استانبول، وطريقة نطق الباب العالي القديمة من أسلوب استانبول"(٨). ولمّا كانت الامبراطورية امتدادًا جغرافيًا ولغويًا وثقافيًا وسياسيًا، فقد كان " من الطبيعي أن تؤثّر اللغة التركية من حيث كونها لغة الامبراطورية العثمانية الرسمية على لغات الأقوام الكبيرة والصغيرة التي تشكّلها الامبراطورية العثمانية. إذ هناك من بين هذه الأقوام من عاش تحت إدارتها ٦٠٠ سنة. ومن الطبيعي أن تكون اللغة التركية كذلك قد اقتبست من هذه الأقوام بعض الشيء"(٩).

لقد استمرّت التركية العثمانية لغة رسمية للدولة حتى سقوطها وظهور ما يسمّى بالتركية الحديثة مع إصلاحات كمال أتا ترك. بناء عليه، سنقول إنّ اللّغة التركية مرّت بأربع مراحل أساسية هي:

- المرحلة الأولى: لغة القبائل البدوية الآسيوية الوافدة، وكانت لغة محكية.
- المرحلة الثانية: لغة ممتزجة باللغتين الفارسية والعربية، مع الكتابة بالحروف العربية، واتّخاذ الفارسية لغة رسمية للإدارة.
- المرحلة الثالثة: لغة ممتزجة بالعربية والفارسية، مع ظهور وازدهار الأدب التركي، ومن ثمّة اتّخاذها، أي التركية العثمانية، لغة رسمية للدولة والإدارة.
- المرحلة الرابعة: لغة متخلّصة من العناصر اللغوية الدخيلة عليها، خاصة العربية والفارسية، وهو ما جسّدته بوضوح سياسة التتريك.

نفهم من هذا الكلام أنّ:

أ. التركية تركيتان؛ هجينة أفرزها الحكم العثماني وسادت البلاط والمدن، وأصيلة ظلّت قائمة عند سكان الأرياف، وهي ما ستشكّل لاحقًا أهم رافد للّغة التركية الحديثة.

ب. اللغة العثمانية التي ستمثل الدّولة في الداخل والخارج لغة هجينة خاضعة لتأثير اللّغتين العربية والفارسية.

ج. السلطان السياسي العثماني أسّس دولته بلواء القرآن، لكنّه بالمقابل تعمّد إبعاد لغته عن الحكم.

د. تأخّر العربية كان بفعل القرارات السياسية العثمانية، إذ ازدهار اللّغة مرهون بترسيمها ودعمها سياسيًا وعلميًا وتعليميًا.

٣. عوامل تراجع اللّغة العربية زمن الحكم العثماني:

رغم أنّ السلطان العثماني فرض وجوده عربيًا وعالميًا بالدين الإسلامي، فإنّه لم يتّخذ من لغته يومًا لغة رسمية له، لقد فضّل الأتراك اللّغة العثمانية التي ولّدوها منذ حين، وجعلوها لغة الدولة والتعليم والسياسة، فتضافرت بذلك عدة عوامل أدّت بالنهاية إلى إضعاف العربية وسلبها الكثير من سلطانها بعد ما سجّلته لقرون عديدة من علم وفقه وأدب وفلسفة وشعر.

ويمكننا القول هنا، إنّ تغليب اللّغة التركية على اللّغة العربيّة إبّان الحكم العثماني للعالم الإسلامي ملمح من ملامح الصّراع اللّغوي الذي انعكس سلبًا على الحضارة العربية، وفتح أمامها أبواب التّراجع الفكري والضعف الثقافي الذي سادها ردحًا من الزّمن. وقد ساهمت في صناعة هذا المشهد عوامل عديدة نلخّصها فيما يلي:

١،٣. العامل اللّغوي:

كلّنا نعرف قصّة اللّغة العربية مع اللّحن الذي أخذ يتسلّل إلى كيانها شيئًا فشيئًا نتيجة اختلاط العرب بغيرهم من الأقوام، وكلّنا نشهد بما بذله علماؤنا الأجلاء، سواء كانوا من العرب أم من غيرهم في سبيل نصرة لغة القرآن الكريم وحفظها من الزّلل. هذا الأمر، لم يتوقّف زمن الأتراك، بل لقد استمرّ وزادت حدّته في ظلّ كثرة الأعراق والأجناس واللّغات وحتّى الديانات التي جمعتها الدّولة تحت سلطانها، وهو ما زاد من حجم احتكاك العرب بغيرهم، حتّى " دبّ إلى اللّغة العربية فساد كبير، وسرى في كيانها سمّ العجمة القاتل، فتجمّدت دماؤها، وذبل جمالها، فتحوّلت إلى تحف من الأحاجي والألغاز، وميدانًا للتباري في تكديس الغريب، ركامًا بعضه فوق بعض"(١٠)، حتّى سمّي هذا العصر في تاريخ الأدب العربي بعصر الانحطاط(١١)، عصر عجزت فيه قرائح الأدباء والشعراء والعلماء والفقهاء عن الإتيان بجديد، فتفشّى اللّحن وانتشرت اللّهجات العامية حتّى نافست الفصحى، فكان لها أدبها وسيرها وملامحها، إنّه عصر ساد فيه ".. السّجع المذموم والتفخيم المشؤوم، واستعمل الموحش من الألفاظ، ودخلت ألفاظ أخرى ناتجة عن التفخيم، كالجناب والحضرة والمقام، وألفاظ أخرى دخيلة عن اللّغة كالسنجقدار والبندقدار والمهمندار وخزندار وغيرها كالجاويش والباشكاتب والآغا، والمحاسبجي، والأجزخانجي، والعربخانة وألفاظ أخرى"(١٢).

لقد أدّت هذه العوامل الثلاث: الدّخيل والغريب واللّهجات العامية، إلى تراجع العربية الفصحى، وبتراجعها خسر الأدب دوره في الحياة الثقافية والاجتماعية والحضارية، فسادت عقلية الاجترار والتقليد والتكرار فلا إبداع ولا تجديد، " ويكفي للاستدلال على تخلّف الثقافة العربية إبّان المرحلة العثمانية أن نشير إلى أنّ كتب تاريخ الأدب المهتمّة بالجانب الفنّي تهمل عصر السّلطة العثمانية وتتجاوزه وتعتبر السيوطي (٨٤٩/ ٩١١ هـ - ١٤٤٥/١٥٠٥م) آخر صوت لغوي قوي يناقش المشكلة اللّغوية"(١٣).

٢,٣. العامل التعليمي:

لقد عانت اللّغة العربية مع بلوغ الحكم العثماني طور التقهقر والاندثار تغييبًا واضحًا لوسائل التعليم من كتب ومدارس، حتّى دبّ الجهل في أوساط أبنائها، فجفّت قرائحهم وذوت أفكارهم، وتراجعت علومهم وفنونهم، ولعلّ خير معبّر عن هذا المشهد النّص الآتي للأستاذ سعيد الأفغاني والذي يقول فيه: " ولم يبق من هذه العلوم إلاّ القدر المحتاج إليه في تخريج قضاة وأئمّة وخطباء، وهو نزر يسير لا يؤثّر في الحكم على المجموع بالأمية أو العامية على الأقل، وظلّت الدائرة تضيق سعة على مرّ العصور، وزاد في الانحطاط كتب العلم التي ألّفها من لا ملكة لهم، وجعلوها في أيدي النّاس، فتوارت مع الزّمن الكتب الجيّدة، وجهل الطلاب العلوم حتّى أسماءها، وأصبحت تستطيع أن تعدّ في دمشق مثلاً في مطلع المئة الرابعة عشرة للهجرة مئة أو أكثر ممّن يحفظون المتون والحواشي في النّحو والصّرف وعلوم البلاغة والحديث والتّفسير والفقه، ثمّ لا يستطيع أحدهم أن يكتب سطرين مفيدين واضحين سليمين من الأغلاط والركّة. هذا شأن العلماء، أمّا سواهم فيكفي أن تعرف أنّ رسالة يأتي بها البريد إلى أحد النّاس فيدور بها على أهل حيّه ثمّ الحي المجاور فلا يجد أحدًا يفكّ حروفها لينبئه بمضمونها" (١٤).

هذا، ويتأكّد الضعف اللّغوي والفكري عمومًا ويترسّخ في النفوس من خلال عدد من القرارات التي أصدرتها الدّولة وتبنّتها، ومن أهمّها تأثيرًا نذكر:

١,٢,٣. قانون خبز الآباء للأبناء:

أدّت بعض الآراء والقوانين التي تبنّتها بعض رجالات الدّولة إلى قتل المواهب وإخماد الهمم، إذ دعّمت الرّداءة وساهمت في انصراف النّاس عن طلب العلم، ولنا في الفتوى التي أصدرها المفتي "أبو السعود متولي" مشيخة الإسلام في الأستانة أوضح وأصدق دليل على هذا الكلام، حيث ".. صارت القاعدة التي أصبحت الدستور في وظائف الأوقاف والتكايا والزوايا، وهي قوله: (خبز الآباء للأبناء)، فإذا مات خطيب أو إمام لم يبحث عن أهل يخلفه، وإنّما تعطى وظيفته لابنه، وغالبًا ما يكون جاهلاً وتوضع على رأسه عمامة الأب" (١٥).
إنّه وضع متردٍّ الهدف منه الإبقاء على المصالح المادية والنفوذ، وبالمقابل فساد العلم والرّأي ووضع الرّجل غير المناسب في المكان غير المناسب.

٢,٢,٣. النظام المدرسي التركي:

كان من نتائج القرارات السياسية التركية الجائرة بحق الأقوام الأخرى التي تحكمها، أن فرض نظام تعليمي خاص يعتني بتقديم العلوم باللّغة التركية دونًا عن سواها، وهو ما أدّى لاحقًا، إلى انفجار الموقف في ظلّ العناية الخاصّة التي أولتها أوروبا للعرب سعيًا لتدمير السلطنة واقتسام أراضي الرّجل المريض. لقد توزّع التعليم وقتها على أربعة أنماط من المدارس، هي:

أ. المدارس الدينية:

وهي المدارس التابعة للأوقاف الإسلامية، القائمة على تبرعات المحسنين، إذ لم تكن الحكومة العثمانية تنفق على مدرسيها ومقرّاتها، وكثيرًا ما استعملت المساجد مقرّات لها، كانت هذه المدارس مزدهرة قبل حكم الأتراك، فأخرجت القضاة والمفتين والمدرّسين والأئمة والخطباء والوعّاظ، ثمّ تقهقرت وتراجعت بزمانهم شيئًا فشيئًا، كمًّا وكيفًا. ومع ذلك، فالفضل كلّ الفضل يعود إليها في بقاء العربية حتّى يوم النّاس هذا.

ب. المدارس الحكومية:

تمثّل هذه المدارس مدارس الدّولة الرّسمية، وهي تقدّم العلوم والآداب باللّغة التركية وأغلب مدرّسيها من الأتراك، ومن كان من العرب منهم فعليه أن يقدّم دروسه بالتركية. لقد أعدمت هذه المدارس اللّغة العربية في برامجها، وإن وجدت فتكون ببصمة تركية. وكشاهد على

ذلك يقول الأمير مصطفى الشهابي: ".. وكان معلّم العربية رجلاً تركيًا يتكلّم لغة الضاد بلهجة تركية، ولا يفرّق بين المذكر والمؤنث، ولا يفقه شيئًا من أدوات اللّغة إلاّ مبادئ من الصّرف والنّحو مطبوعة في كتاب تركي" (١٦).

انتشرت هذه المدارس زمن تولّي مدحت باشا لبلاد الشام، بدأت بثمانية مدارس ابتدائية للذكور والإناث لتصل بعد رحلة بطيئة لحوالي ٤٤٦ مدرسة أولية وابتدائية، ونحو خمس مدارس إعدادية وثانوية وزراعية في كل ديار الشام، سوريا وفلسطين ولبنان والأردن(١٧)، كما أضاف أحمد جمال باشا الكلية الصلاحية في القدس زمن الحرب العالمية الأولى ١٩١٥/١٩١٧، "و كانت المدرسة معهداً عالياً للعلوم الإسلامية والحديثة ولغتا التدريس فيه العربية والتركية. وكانت تدرس فيه اللغات الأجنبية كالفارسية والأوردية والانكليزية والفرنسية، ولا سيما الألمانية (..) وكانت الغاية التي هدف إليها جمال باشا إعداد جيل من المبشرين والدعاة لإرسالهم فيما بعد إلى مختلف أنحاء العالم الإسلامي لتحريض شعوبه على الثورة على الاستعمار الأوروبي" (١٨).

ج. المدارس التبشيرية:

كان لهذه المدارس، التي تعرف أيضًا بمدارس الإرساليات المسيحية، كالمدرسة الإنجيلية الأمريكية، والكلية اليسوعية الفرنسية ببيروت، هدفان أساسيان؛ التبشير والدّعاية للدّول الغربية التي ترعاها، ومن بينها: فرنسا، انجلترا، أمريكا، إيطاليا، ألمانيا، الدنمارك، روسيا... بدأت هذه الحركة منذ حوادث ١٨٦٠ (١٩)، وكانت هذه المدارس تتمتّع بحماية دولها بعيدًا عن رقابة الأتراك، وكلّه في إطار ما أخذته هذه الدّول الاستعمارية من امتيازات من الدّولة العثمانية(٢٠).

لقد نشطت هذه المدارس إلى جانب المدارس المسيحية الطائفية، "واعتمدت المناهج والطرق الحديثة. كما أولت اللّغة العربية والأدب العربي اهتمامها، فانتشر تعليم الأدب بين صفوف المسيحيين أكثر منه بين المسلمين" (٢١)، وهو ما أسفر عن تحدٍّ واضح للسياسة التركية، وجعل ثلّة من العرب وخاصة المسيحيين منهم تهوي إليها، فكان لها فضل وصل العرب مجدّدا بتراثهم الأدبي وإيقاد شعلة القومية العربية بقلوبهم، وكلّه في سبيل زيادة الهوّة بين العرب والأتراك. وهكذا، "استفادت اللّغة العربية من كره الدّول والطوائف للغة الدّولة الرّسمية، اللغة التركية، فمارست التّدريس بالعربية، فعاد ذلك بالخير على المتعلّمين، لكنّ هذا لم يدم طويلاً، فالمدرسة الإنجيلية (الكلية الأمريكية) ببيروت خرجت عن خطّتها فجعلت التعليم بالإنكليزية، وكأنّها ندمت على أن يجري على يدها خير للشّعب، وهي إنّما أرسلت لتخرجه عن مقوّماته، وتمسخ منه أشباه أمريكيين، شأنها في ذلك شأن بقية الإرساليات" (٢٢)، أو ربّما هي خطّة محكمة ودقيقة، هدفت بداية لمحاربة اللّغة التركية حتّى ينفصل العرب عن الإمبراطورية العثمانية، ولمّا بدأ ذلك يتحقّق في الأفق القريب، كان لزامًا عليهم الانتقال للمرحلة الثانية من الخطّة، وهي محاربة اللّغة العربية بعد ما نقلته هذه الإرساليات من صور زاهية عن العالم الغربي، وما كوّنته من رغبة للالتحاق بالغرب وتقليده. إنّها خطّة ذكية، أزاحت لغة النفوذ السياسي أوّلا بتأجيج شعور الغضب والرّغبة بالانفصال، ثمّ حاربت اللغة الوطنية، لغة الدين والقومية بما ولّدته من شعور بالفارق ورغبة في التقليد عند عدد معتبر من المثقفين العرب.

د. المدارس الأهلية:

وهي تلك المدارس التي أنشأها عدد من المثقفين الواعين الغيورين على لغتهم، على حسابهم الخاص أو على حساب بعض الجمعيات الخيرية ردًا على الغزو الثقافي اللغوي المزدوج، التركي والأجنبي. من أشهر نماذجها: المدرسة العثمانية التي أنشأها المرحوم الشيخ محمّد كمال القصاب بدمشق، والتي سمّيت بالكاملية لاحقًا، مدارس جمعية المقاصد الخيرية في ساحل الشام، الكلية الزهرية في بيروت للشيخ أحمد عباس، وقد كان الهدف الأساس لهذه المدارس تخريج نشء عربي محب ومحافظ على لغته ودينه، وكانت في غالبها مدارس ابتدائية، أمّا الإعدادية والثانوية فقليلة جدًا(٢٣).

٣،٣. العامل السياسي:

من زاوية أخرى، ولعلّها أشدّ الزوايا تأثيرًا في تشكيل هذا الواقع الموسوم بالتراجع والتخلّف، كان لإعدام اللّغة العربية بالمشهد

السياسي للدّولة العثمانية اليد الطولى في قطع أواصر العلاقة الروحية بين العرب وتراثهم، إذ اتّخذ الأتراك منذ بدايات حكمهم من اللّغة التركية لغة رسمية لدواوين الحكم، ورغم رغبة السلطان سليم الأوّل (١٥١٢/١٥٢٠) زمن ازدهار الدّولة، ثمّ السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦/١٩٠٨)، والدّولة تلفظ أنفاسها الأخيرة، في تعريب الأتراك وجعل اللّغة العربية لغة رسمية، فإنّ ذلك لم يتحقّق يومًا، إذ أجهضت النوايا وصرف عنها النظر، وظلّت التركية سيّدة الموقف حتّى سقوط الدّولة. وما أركّز عليه في هذا المقام، أنّ هذا التغليب خرق قاعدتي التفوّق العددي والحضاري في قانون الصراع اللّغوي، واستند لقاعدة النفوذ السياسي، حيث غلّب الأتراك لغتهم العثمانية الهجينة والمستحدثة رغم الفروق التي يوضّحها الجدول الآتي:

اللّغة التركية العثمانية	اللغة العربيــة
لغة محكية	لغة محكية ومكتوبة
لغة الأقلية	لغة الأغلبية
لغة بسيطة	لغة العلوم والآداب
لغة مستحدثة	لغة قديمة
لغة هجينة	لغة نقية
	لغة الدين الإسلامي
	لغة سماوية
	لغة منافسة للغات الأوروبية

إنّ اللغة التركية ومنذ بداية السيطرة على الأمّة العربية والإسلامية كانت لغة محكية لا تملك نظامًا كتابيًا، وقد اتّخذت من الحروف العربية؛ حالها حال بقية الشعوب المسلمة من غير العرب، من هنود وفرس وغيرهم من شعوب آسيا وإفريقيا، نظامًا للكتابة، ورغم التفوّق الواضح للغة العربية دينيًا وتاريخيًا وفكريًا وأدبيًا وحضاريًا وسياسيًا، فإنّها لم تستطع أن تكون لغة الدّولة الرّسمية في ظلّ الغلبة العددية والحضارية للمسلمين العرب(٢٤)، وعندما أقول غلبة العرب، فإنّ هذا الكلام يعني أنّ اتّخاذ التركية لغة رسمية للدّولة كان قرارًا بخلفية متعصّبة للعنصر التركي، حتّى تظلّ الأمور العليا في الدّولة خالصة لهم دون غيرهم، وإنّ في العودة إلى قول السلطان عبد الحميد الثاني تأكيدًا صريحًا لهذا الحكم، حيث جاء في مقال منشور في ذكرى وفاته أنّ قال: "اللّغة العربية لغة جميلة، ليتنا كنّا اتّخذناها لغة رسمية للدّولة من قبل. لقد اقترحت على خير الدين باشا التونسي عندما كان صدرًا أعظم أن تكون اللّغة العربية هي اللّغة الرسمية، لكنّ سعيد باشا كبير أمناء القصر اعترض على اقتراحي هذا وقال: إذا عرّبنا الدّولة فلن يبقى- للعنصر التركي- شيء بعد ذلك" (٢٥).

والحقيقة أنّ المعارضة لم تقتصر في عهده وعهد والده وعمّه على الوزراء المتحيّزين للغرب فحسب، بل تعدّاه إلى بعض رجال الدين وعلمائهم، ما يؤكّد أنّ القومية التركية دبّت بصفوف الأتراك بقوّة، لكنّها للأسف، حطّمت السلطنة من حيث لا تدري.

٤. القومية العربية وليدة القومية التركية:

على خلفية الاضطهاد اللّغوي المقصود الذي عاشه العرب في ظلّ الحكم العثماني، وبتأطير وتوجيه غربي في كنف التبشير والاستشراق، والذي عمل بداية على تأثيث فتيل الشعور العربي بالانتماء لوحدة لغوية وثقافية وعرقية مختلفة و ممتدّة عبر عصور، تنامى إحساس العرب بالقومية، وأصبحت مشروعًا قائم الوجود، دفعته وزكّته بقوّة غيرة ثلّة من المثقفين العرب من قوميات أوروبا التي أخذت بالتشكّل خلال القرن التاسع عشر باعتبارها جزءًا من الحركة الدّاخلية التي مسّت الكيان العثماني المريض، وغذّته بالمقابل قرارات السلطنة التعسفية ضدّ الأعراق التي تنتمي إليها، والتي كانت بدورها نتائج طبيعية لمخاض القومية التركية. هذه القومية التي بدأت في القرن الثامن عشر مع وصول موجات القوميات الأوروبية للأتراك الذين بدأوا العمل بدورهم على جعل قوميتهم فوق جميع القوميات المشكّلة للإمبراطورية، إنّها قومية مؤسّسة مثلها مثل النموذج القومي الآري على مفهوم العرق واللّغة، وهو ما أدّى إلى تفريق الأمّة وتشتيت كيانها. من هنا، "..كانت

الفكرة القومية العربية بهذا الاعتبار سليلة الفكرة القومية التركية ونقيضًا لها بعد أن عجز الجامع الإسلامي (العثماني) عن الاستمرار جامعاً توحيدياً أو مشتركاً؛ كان الآخر القومي (التركي) هو ما استنفر نقيضه وأنتجه (الأنا القومية العربية)"(٢٦).

ويمكن القول هنا، إنّ المدارس التبشيرية لعبت دور البطولة في خلق هذه القومية بما قدّمته من برامج أسّستها بداية على تعليم العربية في الوقت الذي كانت السلطة العثمانية تعدمها في مدارسها الحكومية. من ناحية أخرى، فإنّ خطّة العودة للتراث اللّغوي العربي، والذي كان بتوقيع المستشرقين الذين نشطوا في التّرجمة كما نشطوا في إعادة طبع أمّهات الكتب العربية في الأدب واللّغة والفلسفة والفقه؛ والتي تخدم الأفكار التي يريدون بثّها، ساعدت في استرجاع النّهضويين العرب للرابط المقطوع بين الحاضر العربي وماضيه الزاهر، وهو ما ولّد شعورًا بالفخر والاعتزاز، كما ولّد أيضًا رغبة جامحة في الانفصال عن الأتراك.

إنّ وقفة بسيطة عند تفاصيل المشهد، تؤكّد أنّ الدّول الأوروبية تحرّكت ضمن فكرة واحدة، لكن باتّجاهين متعاكسين، وهو ما حقّق التصادم لاحقًا، وأدّى إلى تفتيت الدّولة التي حكمت العالم بقبضة حديد لستة قرون. لقد جهّزت هذه الدّول نفسها، ووضعت برنامجها، واشتغلت في سبيله لقرون ولم تيأس، كانت البداية بحملة الاستشراق التي جاءت بوقت مبكر في إطار حملة الصليب ضدّ المسلمين، ثمّ تأطّرت خلف ستار العلم لتشرّح العقلية الشرقية عمومًا، والعقلية الإسلامية على وجه الخصوص، فاهتمّت بمخطوطات العرب بشتى اختصاصاتها، وتفنّنت بطرائق نهبها، حتّى امتلأت مكتباتهم العامّة والخاصّة، " وإن نحن ألقينا نظرة متفحّصة على فهارس المخطوطات العربية التي أحصاها المستعرب الألماني المشهور (كارل بروكلمان)C.brockelman في مطلع الجزء الأوّل من كتابه الضخم الهام (تاريخ الأدب العربي)، فإنّنا سنقف مدهوشين إزاء اتّساع دائرة انتشار المخطوطات العربية في الغالبية العظمى من كبريات المكتبات المعروفة في العالم المتحضّر، بالإضافة إلى غزارتها الملحوظة لدى المتتبعين، ويدلّ هذا العدد الكبير من الفهارس في ثبت بروكلمان – وقد أصبح اليوم قديمًا نوعًا ما بالنسبة إلى ما استجدّ من فهارس لمكتبات أو لمخطوطات لم يدركها بروكلمان نفسه ولم يطّلع عليها– على ضخامة التراث العربي المخطوط الذي يقف وراءها"(٢٧).

من جهة أخرى، لم تكن المدارس الأجنبية في قلب الأراضي العربية نتيجة لحوادث ١٨٦٠ كما هو ظاهر، إنّه تجسيد صريح للمرحلة الثانية من المخطط الذي انطلق بتأسيس مدرسة اللغات الشرقية الحية بباريس سنة ١٧٩٥، ويمكننا التسليم بهذه الفكرة حين نعرف أنّ اللغات الأولى التي تمّ التركيز عليها كانت اللغات الأساسية الثلاث في السلطنة العثمانية (٢٨):

العربية سنة ١٧٩٥

التركية سنة ١٧٩٥

الفارسية سنة ١٧٩٥

أتبعتها ببعض لغات الأقوام الأخرى التي كانت جزءًا من الحكم العثماني، واستعملت بعد فترة لتحطيم كيانه في إطار القوميات والحركات الانفصالية، لتلحق بها دراسة العامية، وهو ما يؤكّد أنّ الصراع سينتقل قريبًا من عالم الكتب إلى أرض الواقع، ونذكر منها:

الأرمينية سنة ١٨١٢

اليونانية العامية أو الحديثة الحية ١٨١٩

العربية العامية المشرقية ١٨٢١

لقد مهّدت هذه الإجراءات الطريق لإسقاط الدّولة العثمانية، ولنا في قول السلطان عبد الحميد الثاني في مذكراته، " لم تشكّل أوّل جمعية ثورية أرمينية، في الأناضول، بل في باريس، وهذا يوضّح كلّ شيء، يعني أنّ رأس الفتنة كان في الخارج"(٢٩)، أكبر دليل على إدراك الأتراك للمخطّط الغربي. مع ذلك، فإنّ هذا الإدراك لم يفدهم بشيء، لأنّ تعسّفهم لجنسهم، وسعيهم لتحصيل النفوذ السياسي له دونًا عن سواه، كان كافيًا لإنجاح المخطط الغربي وتفجيره بأرض الواقع، ولعلّ فيما ذهب إليه السلطان – الذي كان من أنصار الوحدة الإسلامية وأكّد على الوحدة باعتبار الأساس الديني لا الهويات العرقية– كلمة فاصلة، حيث قال صراحة: "قلت، وسأقول: شرحت وسأشرح مسألة هامّة وهي: ألم يكونوا يفكّرون أنّ الدّولة العثمانية تجمع أممًا شتّى، والمشروطية في دولة كهذه موت للعنصر الأصلي في البلاد. هل في البرلمان الإنجليزي نائب هندي واحد، أو إفريقي أو مصري؟ وهل في البرلمان الفرنسي نائب جزائري واحد؟ وهم يطالبون بوجود نواب

من الروم والأرمن والبلغار والصّرب والعرب في البرلمان العثماني. لا، لا أستطيع أن أقضي على ابن الوطن الذي تعلّم وفكّر ووهب نفسه لقضيّته. أقول: إنّ شباب تركيا الفتاة وببساطة قد خدعوا" (٣٠).

لاشكّ أنّ هذا القول يمثّل صدمة في وجه الوحدة العثمانية، إنّه إقرار غير مباشر بتعصّب السلطان لأبناء جنسه، وإيمانه بتهميش العناصر غير التركية بالدّولة وسلب حقوقهم في التعبير عن وجودهم، كما أنّه اعتراف أيضًا بتجهيلهم، فالمتعلّم والمفكّر عنده هو التركي دونًا عن سواه. والمؤسف حقًا بالمشهد كلّه، هو تشبيهه للإمبراطورية الإسلامية بالدّول الاستعمارية، فالعناصر التي ذكرها عبارة عن مستعمرات مسلوبة الحق والإرادة، فهل في كلامه اعتراف بأنّ السلطان العثماني الذي حكم العالم الإسلامي ستة قرون هو بحقيقة الأمر استعمار لا يختلف عن الغرب؟ إن كان الأمر كذلك عند من يمثّل الدّولة، فلا غضب ولا استياء من العرب وغيرهم، فما دام الحاكم ينظر للرعية هكذا، فمن حقّ الرعية أن تثور وتنفصل عنه.

لقد دفع العرب ثمن التعسّف التركي غاليًا، فمن عزل وتجهيل واستبداد، إلى فتح الأبواب والنوافذ بقلب الأراضي العربية للغرب عن طريق الامتيازات وبحجّة حماية الرعايا، إلى الوقوع بقبضة الاستعمار والانتداب والوصاية.

٥. الصراع اللغوي بين العربية والتركية:

يقوم الصّراع بين لغتين عادة في إطار نزوح العناصر الأجنبية، أو من خلال التجاور بين لغتين مختلفتين، وينتهي في الغالب بالنتائج الآتية:

- إمّا أن تتغلّب لغة على الأخرى، وهي عادة اللّغة المتفوّقة عددًا والمتقدّمة حضارةً.
- وإمّا أن تتعايش اللّغتان مع بعضهما، ويكون ذلك حين تتعادلان في القوّة، فتعجز الواحدة منهما عن هزيمة الأخرى.

إنّ الناظر لتاريخ العربية، سواء قبل الإسلام أم بعده، سيلاحظ أنّ اللغة العربية دخلت وعلى قرون عديدة في علاقات متنوّعة مع لغات متنوّعة، فأثّرت فيها وتأثّرت بها. ومهما يكن الأمر، فإنّ أقصى درجات التأثير كانت بعد انتشار الإسلام، ودخول غير العرب فيه، واحتكاك العرب بهم بكلّ من آسيا وأفريقيا وأوروبا. حيث دخلت العربية في صراع مع الآرامية في كلّ من سوريا ولبنان والعراق، والقبطية في مصر، والبربرية في شمال أفريقيا، والفارسية في إيران، والتركية من بلاد المغول، وكانت نتيجة هذا الصّراع أن قضت اللّغة العربية على الآرامية والقبطية والبربرية وسادت في مناطقها. ولابدّ من الإشارة هنا إلى أنّ اللّغة الغالبة لا تخرج سالمة بعد الصّراع، إنّها تتأثّر بتلك اللّغات التي نافستها وغلبتها على مستويات عديدة، تختلف باختلاف اللّغات قوّةً وضعفًا. وبالنسبة للّغة الفارسية، فقد انتهى الصّراع بينهما بآثار واضحة لكلّ منهما بالأخرى، وإن كانت الهزيمة لم تكتب لأيّ منهما، فإنّ تأثير العربية بالفارسية كان أكبر وأعمق.

و" أمّا صراع العربية مع التركية والقوطية فقد ترك في هاتين اللّغتين آثارًا واضحةً من العربية، ولكن لم يكد يترك في العربية شيئًا منهما، فقد اقتبست كلتاهما من العربية طائفة كبيرة من المفردات، وكان حظ التركية من ذلك أوسع كثيرًا من حظّ القوطية على حين أنّ أثرهما فيها لم يكد يظهر إلاّ في بعض اللّهجات العاميّة المنشعبة عن اللّغة العربية" (٣١). لقد أخذت التركية من العربية عددًا معتبرًا من الكلمات، ولم يكد يبق للتركية من فصيلتها، أي الطورانية إلاّ القواعد، ورغم أنّ ".. عدد الكلمات العربية الموجودة في اللّغة التركية، كما الفارسية، يتجاوز بكثير الـ ١٠٠٠٠ كلمة" (٣٢)، والتي مثّلت مع القرن السادس عشر نصف المفردات التي يستعملها الأتراك، ووصلت مع نهاية القرن التاسع عشر إلى الثلثين، فإنّ الأتراك، ولمّا عجزوا عن التصدّي لقوانين الصّراع اللغوي ومراحله الطبيعية، فرضوا لغتهم فرضًا واستغلّوا النفوذ السياسي في سبيل ذلك.

ومهما يكن الأمر، فإنّ ".. اللّغة التركية لم تقو على التغلّب على لغة أيّة أمّة من الأمم التي كانت خاضعة للإمبراطورية العثمانية بأوروبا وآسيا وإفريقيا، على الرّغم من بقاء هذه الأمم مدّة طويلة تحت سلطان تركيا، وذلك لاختلاف فصائل اللّغات (..)، ولأنّ الترك كانوا أقلّ حضارة وثقافة من معظم الشعوب التي كانت تابعة لهم، ولقلّة عدد جاليتهم في بلاد هذه الشّعوب، ولضعف امتزاجها بالسّكان" (٣٣).

إنّ الصراع بين اللّغتين العربية والتركية لم يكن صراعًا موقعًا بقانون الطبيعة بل كان بفعل سياسي مطلق، وباتّخاذ النفوذ وسيلة وغاية بالوقت نفسه. من هنا، كان استغلال السلطان فكانت التركية لغة الإدارة، واستغلال التعليم فكانت لغة العلم والأدب، وإنّ في ذلك سيطرة

على حاضر الأمّة ومستقبلها وإضعافًا لدور العربية داخليًا وخارجيًا.

لم ينته مشهد الصّراع بين العربية والتركية عند هذا الحد، بل لقد تجاوزه إلى الإعلان الرّسمي الصريح عن سياسة التتريك، هذه السياسة التي أدّت إلى توقيع وثيقة الانفصال التام بين الأتراك والعرب، وأخذت السلطنة، للأسف، من السيادة الإسلامية إلى التبعية الأوروبية بإمضاء جمعية الاتّحاد والترقّي، وعلى وجه الخصوص كمال أتاتورك.

٦. سياسة التتريك:

رغم كلّ ما وفّره حلّ التعريب من دعم لاستمرار الدّولة العثمانية وتحقيق للوحدة في إطار الدين واللّغة، ورغم دعوة بعض المصلحين كأمثال جمال الدين الأفغاني لذلك، فإنّ الدّولة ممثّلة بالسلطان عبد الحميد الثاني لم تستفد منه خوفًا من قيام خلافة عربية. لقد بدأت فكرة هذه السياسة زمن حكم السلطان عبد الحميد على يد بعض الحاقدين على الخلافة الإسلامية قبل أن يروّج لها الاتّحاديون ويطبّقها صراحة الكماليون من بعدهم، وقد ارتبطت بفكرة الطورانية التي تقوم ".. على أساس التّأليف بين الناطقين باللهجات التركية أوّلاً، ثمّ تكوين اتّحاد حلفي منهم ومن الأمم التي أصلها طوراني مثل: المجر "هنغاريا" والبلغار وفنلندا، وهي حركة تركية بحتة تعتبر الأتراك عنصرًا نقيًا له سماته السلالية والتاريخية، ويمكنه أن يخلق قومية على غرار القوميات الأوروبية التي ظهرت آنذاك كالنازية مثلاً، وتهدف فكرة الطورانية إلى إعلان القومية التركية، وتدعيم الصلات بين الترك في الدولة العثمانية وسائر أجناسها في وسط آسيا، ويقوم أساسها الفلسفي على الدعوة إلى:

- ربط أتراك الدولة العثمانية بسائر أجناسهم خارج الدولة.
- تحرير التراث التركي والثقافة واللغة من المؤثرات العربية والفارسية.
- العمل على سيادة العنصر التركي وتفوّقه بتتريك سائر الجنسيات في الدولة"(٣٤).

بناء على ما سبق، يطلق مصطلح التتريك عمومًا على ذلك الإجراء الذي اتّخذته السلطات التركية، والهادف إلى تحويل الأشخاص والمناطق الجغرافية من ثقافاتها الأصلية إلى الثقافة التركية بطريقة تعسفية في الغالب، وهي سياسة جمعية الاتّحاد والترقي القومية المتعصّبة للعنصر التركي، والقائمة على حصر المناصب الحساسة في الدّولة من الإدارة إلى الجيش بيد الأتراك، وعزل بقية الأقوام عنها. وقد كان من نتائجها، مضاعفة شدّة الحكم المركزي الاستبدادي، الذي انعكس سلبًا على الأقوام الأخرى، وذلك بتجهيلهم وإرهاقهم بالضرائب الباهضة، وحتّى بمطالبة بعض المتعصبين بترحيل العرب من أوطانهم وتوطين الأتراك بدلاً عنهم.

هكذا، ومع انتشار الأفكار القومية بأواخر القرن التاسع عشر، شاع استعمال اللفظ "ترك"، بعد أن كان يطلق بداية على جماعة الأتراك القرويين في الأناضول، في حين خصّ سكان المدن المتكلمين بالتركية بلفظ "العثمانيين" أو "عصملي". وبعد إعلان الجمهورية إثر سقوط السلطنة، وتحديدًا وصول "كمال أتاتورك" لحكم جمعية الإتّحاد والترقّي، أصبح التركي استنادًا للمادة ٦٦ من الدستور التركي، ذلك الحامل للجنسية التركية مع رفض الأقليات العرقية الأخرى(٣٥).

لقد تجسّدت هذه السياسة في جملة من القرارات نوجزها في النقاط الآتية:

- تأسيس أكاديمية تركية عام ١٩١٢.
- ترجمة القرآن الكريم إلى اللغة التركية.
- منع استخدام اللّغات غير التركية في الإعلام والتدريس والمحاكم.
- إغلاق المدارس الدينية.
- فُرض على جميع سكان تركيا تبني أسماء تركية، وحوّلت أسماء الكثير من المدن، ومنها العربية في الجنوب إلى أسماء تركية.
- وضع قانون خاص بالأسماء العائلية، وإلغاء الألقاب وتبني الكنية الرسمية سنة ١٩٣٤.
- منعت المطبوعات والأنشطة الثقافية بغير اللّغة التركية.

- إبطال كتابة اللّغة التركية بالأحرف العربية، وتحويلها إلى الحروف اللاتينية سنة ١٩٢٨.
- رفع الآذان باللّغة بالتركية، وسط قواعد صارمة ألزمت الشرطة بمعاقبة كل مؤذن يخالف الأمر.
- تأسيس مجمع اللّغة التركية، الذي أصدر قرارًا بتطهير اللّغة التركية من الكلمات الأجنبية وتعويضها بكلمات تركية.
- إنشاء اتحاد "بني لسان" ويعني اللغة الجديدة، و"اتحاد بني حياة" ويعني الحياة الجديدة، لتنقية اللغة التركية من الألفاظ العربية والفارسية.

لقد شكّلت هذه القرارات أهم لبنات السياسة اللّغوية التركية في العهد الجمهوري، وهي سياسة تطهيرية واضحة، مبنية على اعتبارات عرقية جنسية بالدّرجة الأولى، ومنقادة خلف التقليد للغرب بالدّرجة الثانية. ويمكن القول أيضًا، إنّها قضت تقريبًا على كلّ أواصر القربى بين العربية والتركية، ولعلّ أهمّها الخط العربي الذي كان بحق رابطًا مهمًّا لا بين الأتراك والعربية وحسب، بل بينهم والقرآن الكريم.

٧. الخط العربي في تركيا والانقلاب اللغوي:

سمّي الإجراء القاضي بتحويل الحروف العربية في نظام الكتابة التركية إلى حروف لاتينية بالانقلاب اللّغوي، وترجع هذه الفكرة إلى زمن أبعد من زمان تنفيذها، حيث اقترحها الأذربيجاني (فتحى على أخوندزاده) في عام ١٨٦٠م، وقد استند أصحاب هذا الاقتراح إلى سبب جوهري مفاده أنّ الخط العربي لم يعد كافياً لسدّ حاجة أصوات اللغة التركية. وعلى الرغم من أنّ الجهود المبذولة في القاموس الأساسي للّغة التركية اعتباراً من سنة ١٨٧٠م عملت على تنظيم الموضوع الإملائي، فإنّ هذه الأفكار لم تمت بل بقيت قائمة عند أصحابها حتّى جاء الوقت المناسب لتنفيذها.

إنّ حذف الأبجدية العربية واستبدالها بالحروف اللاتينية دليل قاطع على الانبهار بالغرب وتقليدهم، حيث تأثّر مثقفوا تركيا بأفكار الأساتذة والمستشرقين الذين تعلّموا على يدهم، وسعوا لتطبيقها، فكانت النتيجة إسقاط الثقافة الإسلامية. ولعلّ إعدام الخط العربي الذي مرّ بمراحل عديدة من التجريب حتّى وصل لقرار نهائي أعلنه (أتاتورك) سنة ١٩٢٧ أوّل خطوة لضمان الفصل التام بين الأتراك والقرآن الكريم من جهة، وبينهم وبين قرون طويلة من العلم والأدب والتاريخ. ولنا في ما أبداه المستشرق الألماني (كامفماير) من سرور حينما رأى غياب السمت الإسلامي، وذهاب اللّغة العربيَّة والحرف العربي من تركيا خير دليل على أنّ الأمر قد أعدّ بمخبر الاستشراق وطبّق بآلة الاستعمار و التغريب، حيث يقول في شماتة واضحة(٣٦): (إنَّ قراءة القرآن العربي، وكتب الشريعة الإسلاميَّة قد أصبحت الآن مستحيلة بعد استبدال الحروف اللاتينيَّة بالحروف العربيَّة) (٣٧).

خاتمة:

تلعب مقومات (الدين، اللّغة، العرق) دورًا حاسمًا في توحيد الشعوب وتمزيقها، ولو أنّ الدّولة العثمانية التزمت العدل في الاعتراف بالحقوق اللّغوية والسياسية والتعليمية لهذه الأجناس التي تجمعها تحت لوائها بالإسلام، لكانت النتيجة مختلفة تمامًا، ولما تمكّنت أوروبا من استغلال هذا المشهد في إسقاطها، فالوحدة بين أجناس مختلفة تحتاج التركيز على عناصر جامعة بينها، ولا تقوم أبدًا على استعلاء جنس على الأجناس الأخرى، أو ممارسته القهر اللّغوي ضدّها. لقد نجحت السياسة اللّغوية التركية في الرّفع من قيمة العثمانية في المرحلة الأولى والتركية في المرحلة التالية، وساهمت في المقابل في قهر اللّغة العربية على عديد الأصعدة، لكنّها دفعت في سبيل ذلك ثمنًا باهظًا اسمه الوحدة الإسلامية، وهو ما يلخّصه السلطان عبد الحميد بقوله: " تقع اليابان على جزر في طرف من أطراف المحيط، إنّها كيان اجتماعي ضخم وحدته الوطنية بدين واحد وشعب واحد. ليس هناك من أرض في الدنيا قط تشبه بلادنا المسكينة. كيف كنت أوحّد الأكراد والأرمن والأتراك مع اليونان والعرب والبلغار؟" (٣٨).

الهوامش:

(١) ابن حزم الأندلسي: الإحكام في أصول الأحكام، ج١، تقديم احسان عباس، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٣ ، ص٣٢.

(٢) حافيظ اسماعيلي علوي: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت، ط١، ٢٠٠٩، ص ٢١.

(٣) عبد القادر الفاسي الفهري: السياسة اللغوية في البلاد العربية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط١، ٢٠١٣، ص٦.

(٤) الموسوعة العربية الميسرة، حرف التاء، ص ٩٥٤، نسخة إلكترونية.

(٥) روبير مانتران: تاريخ الدولة العثمانية، ج٢، ترجمة: بشير السباعي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٩٩٣،ص٤٣٢.

(٦) المرجع نفسه، ص٤٢٧.

(٧) ينظر: المرجع السابق، ص٤٣٠/٤٣١.

(٨) يلماز أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: عدنان محمود سلمان، مراجعة وتنقيح: محمود الأنصاري، مجلّد ٢، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، تركيا، استانبول، ١٩٩٠، ص٥٢٥.

(٩) المرجع نفسه، ص ٥٢٥.

(١٠) أحمد بن المبارك أبو القاسم: من أسباب شيوع الأخطاء اللّغوية، شبكة الألوكة الأدبية واللّغوية، سبتمبر ٢٠٠٩، www.alukah.net

(١١) لقد بدأ عصر الانحطاط والتراجع بعد الضعف الكبير الذي آلت إليه الدّولة العثمانية، وبعد النّهضة التي تمّت في الدّول الأوروبية، وبعد اتّفاق الدّول النصرانية كلّها مع خلافها بعضها مع بعض على الدّولة العثمانية والتفاهم على حربها وتقسيمها، تحرّكها في ذلك الروح الصليبية، وقد عرف هذا الاتفاق ضدّ المسلمين في الكتب الأوروبية باسم المسألة الشرقية أي مشكلة الدّولة الواقعة في شرق أوروبا.

(١٢) بثينة عبد الله عبد الغني آل عبد الغني: عالمية اللّغة العربية، مؤتمر عالمية اللّغة العربية، بيروت، لبنان، مارس ٢٠١٢.

(١٣) حافيظ اسماعيلي علوي: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت، ٢٠٠٩، ص٢٢.

(١٤) سعيد الأفغاني: من حاضر اللغة العربية، دار الفكر، ص٥.

(١٥) سعيد الأفغاني: المرجع نفسه، ص٦.

(١٦) المرجع السابق، ص٠٩.

(١٧) ينظر: المرجع نفسه، ص ٠٨.

(١٨) الكلية الصلاحية، موقع الموسوعة الفلسطينية.

(١٩) مجازر ١٨٦٠ في لبنان هو صراع فيي لبنان قام بين الموارنة من جهة والدروز والمسلمين من جهة أخرى. بدأ الصراع بعد سلسلة من الاضطرابات توجت بثورة الفلاحين الموارنة على الإقطاعيين وملاك الأراضي من الموارنة. وسرعان ما امتد إلى جنوب البلاد حيث تغير طابع النزاع، فبادر الدروز بالهجوم على الموارنة. و بلغ عدد القتلى من المسيحيين حوالي ٢٠،٠٠٠ كما دمرت أكثر من ٣٨٠ قرية مسيحية و٥٦٠ كنيسة. وبالمثل تكبد الدروز والمسلمون خسائر فادحة كذلك.

(٢٠) ينظر: سعيد الأفغاني، ص٠٧.

(٢١) ينظر: ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة ١٧٩٨/ ١٩٣٩، ترجمة كريم عزقول، دار النهار ، بيروت، ١٩٦٨، ص.

(٢٢) سعيد الأفغاني: المرجع نفسه، ص٠٧.

(٢٣) ينظر: المرجع نفسه، ص٨/ ٩.

(٢٤) ينظر: هاجر إدلبي، اللّغة التركية أصولها عربية، مجلّة ترك برس الإلكترونية، ٥ فبراير ٢٠١٥.

(٢٥) في ذكرى وفاته: السلطان عبد الحميد الثاني عظيم الدّولة العثمانية، تركيا بوست، ١٠ فبراير ٢٠١٥www.turkey-post.net /

(٢٦) عبدالإله بلقزيز: لحظة التنريك في تكوين الوعي العربي، جريدة المستقبل، الجمعة ٢٢ تشرين الأول ٢٠١٠، العدد ٣٨٠٨، ص ٢٢.

(٢٧) محمود المقداد: تاريخ الدراسات العربية في فرنسا، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت، ١٦٧، نوفمبر ١٩٩٢، ص٤٦.

(٢٨) ينظر: محمود المقداد، المرجع نفسه، ص٤١.

(٢٩) مذكرات السلطان عبد الحميد: تقديم وترجمة، د. محمد حرب، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٩٩١، ص١٢٥.

(٣٠) المرجع نفسه، ص١٣١.

(٣١) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة، نهضة مصر، ط٣، ٢٠٠٤، ص١٠٣.

(٣٢) ينظر: يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: عدنان محمود سلمان، مراجعة وتنقيح: محمود الأنصاري، مجلّد ٢، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، تركيا، استانبول، ١٩٩٠، ص٥٢٥.

(٣٣) علي عبد الواحد وافي: علم اللغة، نهضة مصر، ط٩، ص٢٣٨.

(٣٤) فتحي زغروت: النوازل الكبرى في التاريخ الإسلامي، الندلس الجديدة للنشر والتوزيع، مصر، ط١، ٢٠٠٩، ص٦٤٩.

(٣٥) تمّ الاعتماد على معلومات ويكيبيديا، الموسوعة الحرّة، مادة: سياسة التتريك.

(٣٦) ينظر: السيد رزق الطويل: اللسان العربي والإسلام، معا في معركة المواجهة، دعوة الحق، عدد ٦٠، نوفمبر ١٩٨٦، مطابع رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، ص١٠٣.

(٣٧) السيد رزق الطويل: المرجع نفسه: ص ١٠٣.

(٣٨) مذكرات السلطان عبد الحميد، ص١٩٥.